بيـان

وفـــد الجمهورية اليمنية

أمام

اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة – الدورة 77

البند رقم 112

"حول التدابير الرامية إلى منع الارهاب الدولي"

يلقيه سكرتير ثان/ عبدالرحمن حسن البرطي

3 أكتوبر 2022

يُرجى المراجعة عند الالقاء

Check against delivery.

بدايةً وبما اننا نأخذ الكلمة للمرة الأولى اسمحوا لي أن اتقدم لكم ولسائر اعضاء المكتب بالتهنئة لانتخابكم لرئاسة اللجنة السادسة للدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونحن على ثقة ان خبرتكم الدبلوماسية ومهاراتكم القيادية سيكون لهما بلغ الاثر لنجاح اعمال اللجنة، مؤكدين لكم استعداد وفد الجمهورية اليمنية للتعاون والعمل معكم ومع سائر وفود الدول الاعضاء لتحقيق الاهداف والغايات المرجوة.

ينظم وفد بلادي الى البيان الذي ادلت به المملكة العربية السعودية بالنيابة عن منظمة التعاون الاسلامي، وكذا بيان حركة عدم الانحياز.

يود وفد بلادي التأكيد مجدداً على مبدأ الجمهورية اليمنية الرافض للإرهاب مهما كانت مبرراته أو دوافعه، وأنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال ربطه بأي دين أو ثقافة أو جنسية، فهو آفة إجرامية تتطلب من الجميع التعاون والدعم والتنسيق لمواجهتها بكل حزم وصرامه. وإدراكاً من الجمهورية اليمنية لأهمية تكامل الجهود الدولية والوطنية لمكافحة هذه الآفة فقد حرصت بلادي على المصادقة على مجمل الصكوك الدولية المعنية بمكافحة الارهاب.

تعقد اللجنة اجتماعها الهام هذا في الوقت الذي يواجه المجتمع الدولي تحدي خطر الجماعات الإرهابية وعصابات الجرائم المنظمة والمقاتلين الاجانب العابرين للحدود والتي أصبحت تمثل مصدر قلق متزايد وتهديد مباشر على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. إن الجرائم المنظمة كالاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، وغسيل الأموال، والقرصنة البحرية، والجرائم الالكترونية وغيرها تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم أنشطة الجماعات الإرهابية.

أن اليمن من الدول التي عانت وتعاني من الأعمال الارهابية، اذ عملت التنظيمات الارهابية على تكرار محاولاتها لزعزعة امن واستقرار بلادي من خلال استهداف منشئات الدولة اليمنية وقتل المدنيين وترويعهم بأعمال لا تمت للمجتمع اليمني او للإنسانية بصلة.

السيد الرئيس السيدات والسادة ،

"إن شعبنا اليمني يخوض صراعاً مع جماعة دينية متطرفة وعنصرية، فهي تؤمن بحقها الحصري في الحكم باعتباره حقا إلهيا وترمي بكل القيم العصرية من الديمقراطية وحقوق الإنسان عرض الحائط. وهي اجتماعيا ترى نفسها عرقا مميزا يطالب الشعب بالتبجيل والتقديس. وهي جماعة تستخدم كافة أساليب العنف الذي مزق المجتمع وخلق الكراهية بين أبناء الشعب الواحد، وهي وطنيا جماعة باعت ولاءها الوطني وتعمل كوكيل لصالح النظام الايراني وحزب الله."

" بالنسبة لليمنيين فان الأعمال الإجرامية التي تقوم بها الميليشيات الحوثية من قتل ممنهج للمدنيين والأطفال وكبار السن وأعمال الاختطاف والاخفاء القسري وحصار المدن وتدمير المنازل ودور العبادة وإلغاء الحريات العامة والحرب العبثية على الشعب هي أعمال إرهابية لا فرق بينها وبين أعمال داعش والقاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية.

إن حكومة بلادي تتمسك بالسلام الشامل القائم على المرجعيات الثلاث المتفق عليها وتسعى الى حقن دماء اليمنيين وقدمت تنازلات عديدة في سبيل ذلك والتي كان اخرها موقف حكومة بلادي الإيجابي للتعاطي مع مقترح المبعوث الخاص للأمن العام للأمم المتحدة بشأن تمديد الهدنة التي كانت سارية منذ 6 أشهر الا ان تعنت المليشيات الحوثية الارهابية ورفضها لكل مبادرات السلام ومقترح المبعوث الخاص الاخير لتمديد الهدنة والتي كانت من شأنها توفير فوائد اقتصادية واجتماعية إضافية للسكان وحقن لدماء اليمنيين وذلك بإيعاز من داعميها في نظام الملالي في إيران.

ندعو مجلس الأمن لتفعيل آلياته وإنفاذ قراراته، وضمات التزام الدول الأعضاء بنظام حضر الأسلحة ، لاسيما النظام الايراني الذي يقوم بتزويد المليشيات الحوثية بالتقنيات العسكرية والاسلحة عبر شبكات التهريب في انتهاك صارخ لحظر الأسلحة المستهدف المعني باليمن وفق الفقرة 14 من القرار 2216 (2015)،

والذي تم إعادة التأكيد عليه وإدراج جماعة الحوثي الإرهابية في قائمة عقوبات مجلس الأمن المتصلة بحضر توريد الأسلحة بموجب القرار رقم 2624 (2022). وتقوم باستخدام الأسلحة كالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة لارتكاب اعمال إرهابية ضد المدنيين في اليمن واستهداف الاعيان المدنية والمنشئات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني، واستهداف خطوط الملاحة الدولية. كما ندعو مجلس الأمن لإنشاء آليات لمراقبة ومنع استخدام تقنيات الطائرات المسيرة في الأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين والمنشئات المدنية في أراضي الدول الأعضاء أو تلك العابرة للحدود. وفي هذا الصدد نثمن الجهود التي يبذلها فريق الخبراء المعني باليمن في توثيق الأدلة المرتبطة بتهريب الأسلحة إلى اليمن.

السيد الرئيس

تعمل حكومة بلادي بحرص شديد على تطوير استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب انسجاما مع التطورات العالمية الناشئة المتعلقة بظروف الحرب على الإرهاب وتنفيذا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتعمل على ان تأخذ الاستراتيجية الوطنية الطابع الشامل بدءاً بأساليب التوعية الثقافية والاجتماعية لمكافحة الفكر المتطرف والجريمة المنظمة وتجفيف منابع تمويل الإرهاب وصولاً الى العمل الاستخباراتي والمواجهة المباشرة اخذه بعين الاعتبار في كافة تلك المراحل كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.

وفي وقت سابق تبنت الجمهورية اليمنية قرار مجلس الامن الدولي رقم 2178 والصادر في 24سبتمبر 2014م حول تهديد السلم والأمن الدوليين بسبب الاعمال الارهابية، كما قامت حكومة بلادي في العام 2012م باعتماد مصفوفة استراتيجية شاملة لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب بهدف تجفيف منابع الارهاب ومصادر تمويله والعمل على توعية المجتمع بمخاطر التطرف والارهاب.

بالإضافة إلى إصدار قانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب والذي نص صراحة على تجريم كل من شرع في ارتكاب أو شارك أو حرض أو أعان على ارتكاب أعمال ارهابية، وعلى ضوء ذلك فقد تم تعديل قانون الجرائم والعقوبات اليمني بحيث يتم تجريم كل مساهمة في أي عمل اجرامي مهما كان نوعه، بما في ذلك القيام بأعمال التحريض. الا انه ومع الاسف الشديد تأثرت معظم جهود الحكومة نتيجة انقلاب

مليشـيات الحوثي على التوافق الوطني والشرـعية الدسـتورية وتطلعات ابناء الشـعب اليمني، وتريد اعادة بلادي الى زمن ما قبل التاريخ.

وعلى الرغم من هـذه الأزمة والتي اثرت كثيرًا على جهود الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب تمكنت الحكومة من أعادة تشكيل وحدات متخصصة لمكافحة الإرهاب بدعم من التحالف العربي وشركائنا الدوليين، مما مكّننا من التعاون بفعالية في مكافحة الإرهاب. وتعمل حكومة بلادي حالياً على تعزيز دورها في مكافحة الارهاب عبر وكالاتها الاستخباراتية ومؤسستها الامنية في جميع مناطق سيطرتها.

وفي هذا الصـــدد فعل مجلس القيادة الرئاسي اللجنة الأمنية والعســـكرية، بهدف توحيد القوات المسلحة وتكاملها تحت وزارتي الدفاع والداخلية، بالإضافة إلى تشكيل لجنة لتوحيد الأجهزة الاستخباراتية، من أجل مواجهة التحديات المتزايدة على هذا الصعيد.

ختامًا،

لقد أكدت الجمهورية اليمنية مراراً على التزامها الثابت والمبدئي باجتثاث عناصر الارهاب وتجفيف منابع الدعم والتمويل لهذه الظاهرة الخطيرة، وفي هذا الإطار ندعو شركاءنا الدوليين والاقليميين في مكافحة الارهاب إلى تقديم المزيد من الدعم اللوجستي والفني اللازم للحكومة اليمنية وكذا توسيع أطر التعاون والتنسيق في مجال تبادل المعلومات وخاصة تلك المتعلقة بحركة الجماعات الارهابية عبر الحدود.

شكراً

انتهى ،،،